دلالة الفعل في العربية
من حيث الأصل والمصطلح الزمني

الأستاذ : البشير جلول
قسم اللغة والأدب العربي
جامعة أم البواقي - الجزائر-

ملخـــص:

اختلف النحاة واللغويون في أي قسم من أقسام الفعل يُعدّ أصلاً لغيره منها، واختلفوا في الدلالة الزمنية الأصلية للفعل المضارع، هل هي للحال والاستقبال معاً، أو هي للحال فقط، وقد قام النحاة بوضع القواعد على نحوٍ يثير الإعجاب، ولكنهم في مجال دراسة المصطلح الزمني للفعل، يلحظ أنّ هناك نقصاً في درس النحاة القدامى؛ لأنهم نظروا إلى مقولة الزمن نظرة ضيقة، واهتموا بالشكل، وأغفلوا المعنى، واهتموا بالزمن الصرفي، وانشغلوا عن الزمن النحوي السياقي، ومن ثَمّ فلا غرابة أن نجد عندهم نقصاً في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل ومصطلحات النحاة لم تتعدّد في الغالب: الماضي، والمضارع، والأمر، والمستقبل، والحال

Résumé :

Les linguistes et les grammairiens n'ont pas été unanimes sur la classe du verbe et sur la signification originelle de l'inaccompli ***« El-Moudhareaa »***. Ils se sont interrogés si celui-ci désigne l'état et la réceptivité ou seulement l'état.

Bien qu'elle soit, du point de vue formel, exhaustive, l'étude de cette forme verbale demeure limitée.

Les anciens grammairiens ont omis le sens et se sont préoccupés des formes de conjugaison et ont oublié la valeur significative en contexte.

De là, il n'est pas étonnant que nous avons une déficience dans le domaine de la terminologie spécifique au temps de conjugaison du verbe : le passé, le présent, l'avenir, l'impératif et l'état.

يعتبر الفعل أحد أقسام الكلمة الرئيسة التي يتألف منها الكلام، ويعرف على أنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة[1].

ويعرف "عبد الهادي الفضلي" الفعل في ضوء المنهج الحديث بقوله: « إنّ الفعل باعتباره وحدة لفظية، أي مجموعة أصوات ذات نظام معين، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيأخذ وظيفة دلالية، وأخرى صرفية، وثالثة نحوية »[2].

فـ"الفضلي" يرى أن للفعل ثلاث وظائف هي كالآتي[3]:

1- الوظيفة الدلالية: وهي التي تبرز لنا عند استعمال الفعل، وتوقفنا على معناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له.

2- الوظيفة الصرفية: وهي التي تقوم بأدائها بنية الفعل اللفظية، أو هيئة تركيب عناصره المادية، نحو: "فعل"، و"يفعل"، فإنها تتمثل في دلالته على وقوع الحدث أو إيقاعه مقترناً بزمن من الأزمنة الثلاثة، وذلك عند الاستعمال.

3- الوظيفة النحوية: وتتمثل في الإسناد، حيث يسند الفعل إلى الاسم في الجملة الفعلية.

وعلى هذا ينبغي أن نفرق في التعريفات بين التعريف للفعل باعتباره كلمة معجمية وبين التعريف له باعتباره بنية صرفية أو وحدة نحوية.

ويرى "فريد الدين إيدن" أنّ للفعل ثلاثة معانٍ هي كالآتي[4]:

أ- المعنى الطبيعي: وهو مفاد الفعل المجرد، وذلك نحو: "غفر"، و"ينطلق"، و"ذهبنا".

ب- المعنى العارضي: وهو ما يفيده الفعل عند الزيادة على حروفه الأصلية، وذلك مثل: "استغفر"، و"يقاتل"، و"تعجبنا".

ج- المعنى الضمني: وهو الذي يظهر من خلال علاقة الفعل بالزمان، وهذا يعني أنّ للفعل قيوداً تحدّد علاقته بمفهوم الزمان.

فالفعل له أهمية كبيرة في اللغة العربية؛ لأنه يكثر استعماله في الحديث، وهو أحد العناصر الثلاثة التي تُستَهل بها غالب كتب النحو وتتشعب منها بقية أبواب القواعد.

1) أصل الفعل في العربية:

اختلف النحاة واللغويون القدامى في أي قسم من أقسام الفعل يُعدّ أصلاً لغيره منها، أي: أيّ الأفعال أقدم من غيره في العربية؟، وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

أولا: قسم يرى أنّ فعل الحال هو الأصل لبقية الأفعال؛ « لأنّ الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه، فيتحقق وجوده، فيصدق الخبر عنه، ولأنّ فعل الحال مشار إليه، فله الحظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان »[5]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: الحال ثم المستقبل ثم الماضي.

ثانيا: قسم يرى أنّ الفعل المستقبل هو الأصل، والأسبق في التقدم ؛ « لأنّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضياً، فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي »[6]. يقول "ابن جني" (ت392هـ): « وذلك أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي؛ ألا ترى أنّ أوّل أحوال الحوادث أن تكون معدومةً، ثم توجد فيما بعد »[7]. ويقول "السيوطي" (ت911هـ): « وقال قوم: الأصل هو المستقبل؛ لأنه يخبر به عن المعدوم، ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده »[8]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: المستقبل ثم الحال ثم الماضي.

ثالثا: قسم يرى أنّ الفعل الماضي هو الأصل؛ « لأنه لا زيادة فيه، لأنه كمل وجوده، فاستحقّ أن يسمّى أصلاً »[9]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: الماضي ثم الحال ثم المستقبل.

ويرى "إبراهيم السامرائي" « أنّ هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات، التي ينقصها الدليل التاريخي، ثم إنّ هؤلاء الأقدمين يلجأون إلى طرق غير لغوية، لإثبات ما يرونه من آراء. ألا ترى أنّ مسألة العدم، وكونه سابقاً للوجود، لا يمكن أن يستفاد منها للوصول إلى هذه المسألة اللغوية »[10].

وهناك من يذهب إلى أنّ أصل الأفعال فيه مسألتان:

الأولى: ذهب البصريون إلى أنّ الأصل في الأفعال هو الماضي؛ « لأنه أسبق الأمثلة، ولاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها »[11]، فالفعل الماضي مجرد لا زيادة فيه، ومنه اشتق الفعل المضارع بزيادة أحد أحرف (أنيت) من أوله، ومن المضارع اشتق فعل الأمر بعد حذف حرف المضارعة[12].

ويرى "العقاد" أنّ الفعل الماضي في العربية هو الأصل، والفعل المضارع يأتي بالتصريف؛ لأنّ الماضي عند العرب مهم، والدليل على أهميته، أنه يتخذ أساساً للتصريف أو الاشتقاق[13]، ولكن "تمام حسان" يرى « أنّ النحاة العرب لم يتخذوا الفعل الماضي أساساً للتصريف لأهميته، ولكن لأنّ صيغة واحدة من صيغه وهي المسندة إلى المفرد الغائب، مثل: "ضرب"، أكثر تجرداً من غيرها، مثل: (ضربا - ضربوا - ضربن)، ففي كل صيغة من هذه الصيغ نجد زيادة في الفعل، ولكن "ضرب" نجدها خالية من هذه الزيادة»[14].

وردّ "العقاد" على "تمام حسان" بقوله: « والأستاذ الفاضل الذي قال: أنّ العرب اختاروا الفعل الماضي كأصل للصيغ الأخرى؛ لأنه أكثر تجريداً من المزيد، فهذا غير مطابقٍ للمعروف عن الأفعال؛ لأنّ المجرد أقل حروفاً من المزيد في كل زمن، فـ"يضرب" أقل من "يضربان" و"يضربون" و"يضربن"، فلماذا لم يختاروا المضارع أصلاً للمشتقات؟، إن كان سبب الاختيار ما ذكره الأستاذ »[15].

ويذهب جمهور النحاة إلى أنّ الأفعال الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر) أصول.

الأخرى: ذهب الكوفيون إلى أنّ أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، أمّا الأمر فهو مقتطع من المضارع؛ إذ أصل "افعلْ" ليفعلْ كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب. وذهب البصريون إلى أنّ الأمر أصل برأسه، وما ذكر في أصله فهو ممنوع[16].

ففعل الأمر عند النحاة أحدث وجوداً من الفعل المضارع؛ لأنه عند البصريين مشتق من المضارع بعد حذف حرف المضارعة، ولأنه عند الكوفيين ليس بمشتق من المضارع ليكون قسيماً له وللفعل الماضي، ولكنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر للمواجهة، فهو إذن منه[17].

ويرى "مهدي المخزومي" أنّ هذه التعليلات إذا أنعمنا فيها النظر، « رأينا ما جاءوا به ترخصاً، ومحض افتراء، لا يقوم على أساس من فقه اللغة، وتاريخها، وحركة تطورها، ورأيناهم يصدرون عن تمحلات عقلية، لا يصلح أنْ يكون مثلها سنداً لدرسٍ لغوي »[18].

أما عن الباحثين المحدثين، فليس لديهم من الوثائق التأريخية ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذا الشأن، فقد ذكر بعض الباحثين المستشرقين أنّ فعل الأمر يمكن أنْ يكون الأصل القديم للفعل في العربية[19]، ورأيهم هذا لا يختلف عن آراء الأقدمين التي تفتقر إلى الدليل اللغوي، ثم إنّ المقارنة بين العربية واللغات السامية، لا تعين على الوصول إلى شيءٍ يطمأن إليه في هذا الصدد[20].

2) الدلالة الزمنية الأصلية للفعل المضارع:

يرى "السيوطي" أنّ في زمن المضارع خمسة (5) أقوالٍ[21] وهي كالآتي:

أحدها: أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه "ابن الطراوة"* (ت528هـ)؛ لأنّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: "زيد يقوم غداً"، فمعناه: ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلاّ للمستقبل، وعليه "الزجاج" (ت310هـ)، وأنكر أن يكون للحال صيغة، لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل، صار ماضياً، وأجيب بأنّ مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما، وهو رأي الجمهور و"سيبويه" (ت180هـ)؛ لأنّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوّغ، وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقفه على مسوّغ (قرينة).

الرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه "أبو علي الفارسي" (ت377هـ)

و"ابن أبي ركب"، وهو المختار عند "السيوطي"، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول "السين" عليه لإفادة المستقبل، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث.

الخامس: أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، وعليه "ابن الطاهر" (ت581هـ)؛ لأنّ أصل أحوال الفعل أن يكون مُنتَظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق، فهو أحقّ بالمثال. ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى أسبقية المثال.

إنّ ما ذهب إليه "ابن الطراوة" من دلالة المضارع على الحال صواب، أما منعه دلالته على الاستقبال إذا وُجدت قرينة تدل على ذلك فغريب؛ لأنّه لا يتطابق مع الواقع اللغوي الذي وردت فيه صيغة المضارع دالة بكثرة على المستقبل، فقوله تعالى: [وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا] لقمان: 34، مما لا يداري في كونه للاستقبال، وحمله على أنه على تقدير الحكاية إذا وقع، أو أنّ معناه تنوي كسبه غداً غير سليم؛ لأنّ النفس تعلم ما تنويه[22].

أما ما ذهب إليه "الزجاج" فهو رأي ضعيف من وجهة النظر اللغوية؛ لأنه ينظر إلى اللغة بنظرة فلسفية، والواقع اللغوي يرفض هذا، وصيغة المضارع وردت بكثرة للدلالة على الحال، كما دلت على المستقبل[23].

أما ما ذهب إليه الجمهور فيردّ عليه: أنّ الأصل ألاّ يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلاّ بدليلٍ، ولا للفظ واحد بمعنيين إلاّ بدليل، والراجح أنّ المضارع يدل على الحال عند تجرده من القرائن، ويأتي للاستقبال عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وهذا ما يقبله العقل ويثبته السماع، ألا ترى أنّ النحاة يردون ما ذهب إليه "ابن الطراوة" بقوله تعالى: [وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا]، ودلالة المضارع على الاستقبال هنا مستفادة من "غداً"، كما يردونه بقول "النمر بن تولب العكلي":

فلما رأته آمناً هان وجدها * وقالت: أبونا هكذا سوف يفعل**

والاستقبال مستفاد من "سوف"[24].

ومن الأقوال التي تؤكد دلالة المضارع على زمن الحال عند تجرده من القرائن ما يأتي:

1- يقول "المبرد" (ت286هـ): « وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل، وخرجت من معنى الحال، وذلك قولك: "سأضرب"، و"سوف أضرب" »[25].

2- يقول "ابن السراج" (ت316هـ): « فإذا قلت: "سيفعل" أو "سوف يفعل"، دل على أنك تريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود، لا لما يتوقع، أو قد مضى »[26].

3- يقول "ابن جني": « إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه "السين"، لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أنّ أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة »[27].

4- يقول "الرضي" (ت686هـ): « وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن، لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه »[28].

5- يروي "السيوطي" أنّ بعض النحاة ذهب إلى « أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه "ابن الطراوة"؛ لأنّ المستقبل غير محقق الوجود »[29]، ويقول أيضا: « أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه "أبو علي الفارسي" و"ابن أبي رُكب"، وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول "السين" عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث »[30]، ويقول "السيوطي" في موضع آخر: « أن يترجح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّداً؛ لأنه لمّا كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة، وعلّله "الفارسي" بأنه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل »[31]، فـ"الفارسي" يذهب إلى أنّ المضارع إذا وقع على الحال كان بحقّ الأصلية، وإذا وقع على المستقبل كان بحقّ الفرعية[32].

6- يقول "عبد الهادي الفضلي": « ومدلول الفعل الماضي هو الزمن الماضي، ومدلول الفعل

المضارع هو الزمن الحاضر، كما هو رأي أكثر النحاة »[33]. ويقول أيضا: « إنّ الفعل في اللغة العربية على نوعين: ماضي وحاضر، والماضي: هو ما يعرف لدى جميع النحويين بالماضي، والحاضر: هو ما يصطلح عليه عند النحاة البصريين بالمضارع »[34].

7- يقول "أحمد محمد عبد العزيز كشك": « إنّ الإطار الشكلي الذي تدل عليه صيغة "فعل" هو المضي، و"يفعل" هو الحالية، و"افعل" هو الاستقبال »[35].

8- يقول "علي جابر المنصوري": « ومن هنا تكون صيغة المضارع للحال، إذا خلت من القرائن الاستقبالية »[36]. وذلك لأنّ « الزمن الماضي له صيغة فعلية معينة تشير له، والزمن المستقبل له صيغة تدل عليه، وهي صيغة فعل الأمر »[37].

9- يقول "علي شلق": « فالماضي يدل على زمن مضى قبل وقت الكلام، والمضارع ما دل على زمن عند وقت الكلام، والأمر ما دل على حدث في زمن يأتي بعد حدوث الكلام »[38]. ويقول أيضا: « دلالة الفعل المضارع على الحدوث في الزمن الحالي، وقد يَنصبّ في دلالته على الماضي والمستقبل، حسب الدواعي التي يفيدها كلام المتكلم ومقاصده المختلفة بذلك»[39]، فـ"شلق" يرى أنّ « الفعل المضارع ألصق بالواقع، وآكد في الدلالة على فاعلية الحياة، ومثولها في الزمن الوجودي، بخلاف الماضي الذي عَبَرَ، والآتي الذي لمّا يمثل »[40].

فمن خلال هذه المقولات نرى أنّ الفعل المضارع يدل في أصله على الزمن الحال، ولا يتخلص إلى الاستقبال إلاّ بقرينة.

ويعتبر "ابن يعيش" (ت643هـ) « أن الزمن الحاضر برهة لطيفة يسيرة، ومن العسير تحديد هذا الزمن »[41]، فهو « الحال السريع الذي يتحدث فيه المتكلم عن أمر لا يزال جارياً بالنسبة له، وإن كان قد مضى بالنسبة لغيره »[42]. ويرى "عبد الصبور شاهين" أنّ انقسام الزمن إلى ماض وحال ومستقبل، « قد جاء على أساس منطقي، وإن نقض الواقع هذا الأساس، فالواقع أنّ ما سمّي بالحال أو الحاضر، ليس إلاّ لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجدها إلاّ لحظة افتراضها، ثم تتحول في اللحظة الثانية إلى جزء من الماضي، فوجود "الحال" هو وجود خاطف »[43].

ولعل أحسن تعريف لزمن الحال هو ما ذهب إليه "الرضي"، حيث يقول: « الحال عند النحاة غير "الآن" المختلف في كونه زماناً، بل هو ما على جنبتي "الآن"* من الزمان مع "الآن"، سواء كان "الآن" زماناً أيضا، أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم تقول: إنّ "يصلي" في قولك: "زيد يصلي"، حالٌ، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال »[44].

3) المصطلح الزمني للفعل:

قام النحاة بجمع المادة اللغوية، واستقرائها، وتقسيمها، وتسمية أقسامها، ثم وضعوا القواعد على نحوٍ يثير الإعجاب، ولكنهم في مجال دراسة المصطلح الزمني للفعل، يلحظ أنّ هناك نقصاً في درس النحاة القدامى؛ لأنهم نظروا إلى مقولة الزمن نظرة ضيقة، واهتموا بالشكل، وأغفلوا المعنى، واهتموا بالزمن الصرفي، وانشغلوا عن الزمن النحوي السياقي، ومن ثَمّ فلا غرابة أن نجد عندهم نقصاً في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل[45].

ومصطلحات النحاة لم تتعدّد في الغالب (الماضي، والمضارع، والأمر، والمستقبل، والحال)، والمتأمل في هذه المصطلحات يجد أمشاجاً مختلطة، فتسمية (الماضي، والحال، والمستقبل) مبنية على أساس دلالة الفعل على الزمن، في حين نجد تسمية "مضارع" « لا تشعر بالزمان، ولكنها تشعر بأنه معرب*؛ لأنه ضارع الأسماء في حركاته وسكونه، ويعنون بالأسماء أسماء الفاعلين، وذلك لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرك أوله، وسكون ثانيه، وتحرك ثالثه، أو لأنه يقوم مقام الاسم في الإعراب، بوقوعه خبراً، أو حالاً، أو نعتاً، أو غير ذلك، وهي تسمية متكلفة لا سند لها، وقد أدّى شبهه بالاسم إلى جعله معرباً،دون قسميه الآخرين؛ لأنهما لا يضارعان الاسم،فوجب لهما البناء »[46].

ويقول "الرضي": « وإنّما عرف المضارع بمشابهته للاسم؛ لأنه لم يسم مضارعاً إلاّ لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأنّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرعٍ واحدٍ، فهما أخوان رضاعا، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحدٍ منهما بحلمة من الضرع وتقابلا في الرضاع »[47].

فبتسمية النحاة "يفعل" مضارعاً، انصرفوا عن حقيقة الفعل، ووظيفته اللغوية الصحيحة في بناء الجملة، وهي الخصوصية الزمانية[48].

فهم لم يعقدوا الشبه بين بناء "فاعل"، وأبنية الأفعال من جهة كون كل منهما حدثاً مقترناً بزمان، بل من جهة الشكل المتمثل في أنّ هذا البناء يشبه المضارع في حركاته وسكناته، فـ"ضارب" مثل "يضرب"، وهو تشبيه بادٍ ضعفه؛ لأنّ هذا البناء لا يجمعه والمضارع من حيث الحركات المتشابهة إلاّ كسر ما قبل آخره، كما في "ضارِب"، و"يضرِب"، في حين أنّ "كاتب" لم يسلم له هذا الكسر فيما قبل آخره، في الفعل الذي أخذ منه، وهو "يكتُب"[49].

فالنحاة قسموا الفعل باعتبار الزمن إلى ثلاثة أنواعٍ: الماضي، والمضارع، والأمر؛ فلقب "الماضي" يعني ما دل على حدثٍ وقع في زمن مضى، ولقب "المضارع" يعني ما ضارع الاسم في حركاته وسكناته، ولقب "الأمر" يعني الطلب. وعلى هذا نلاحظ أنّ الاعتبار الذي وضع عليه "الماضي" مثلاً، هو اعتبار زمني، في حين نجد الاعتبار الذي وضع عليه "المضارع"، هو اعتبار شكلي، وهذا خلط منهجي[50].

وقد أيد "تمام حسان" مصطلح "المضارع" ودافع عنه، فرأى أنّ النحاة العرب كانوا « على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعاً؛ لأنّ هذه التسمية ذات دلالة شكلية، لا زمانية، فهم يقولون: إنّما سمي المضارع مضارعاً، لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط، لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة »[51].

ويرى "عبد الجبار توامة" أنّ رأي "تمام حسان" غريب حقّاً؛ لأنه برأيه هذا يهمل مقولة الزمن في الفعل بدعوى التخلص من عدوى التفكير في الزمان، الذي يعني عنده الزمن الفلسفي، وفي الحقيقة ليس في مصطلح "مضارع" أي دلالة زمنية، فهو ليس مصطلحاً زمنيّاً على الإطلاق، وهو على هذا يناقض "تمام حسان" نفسه[52]؛ لأنه قال: اصطلاحات الزمن في اللغة العربية، ثم إنه سمّى "المضارع" حالاً، في كتابه: اللغة العربية

معناها ومبناها[53]، وهو مصطلح ذو دلالة زمانية لا شكلية. وهذا مخالف لما دعا له من أنّ النحاة كانوا على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعاً، ويتساءل "توامة": لماذا لم يبق على تسمية "مضارع"؟[54].

إنّ تسمية الفعل المضارع « لا تشير إلى الوظيفة أو الوظائف المنوطة بهذا الفعل في الجملة، علاوة على كونها غير صحيحة، إنّ تسمية الفعل الماضي تشير إلى الزمن الذي يقع فيه الفعل، لكن تسمية المضارع، لا علاقة لها بمسألة زمن الفعل، لا من قريب ولا من بعيد، أي أنها لا تعبر عن الوظيفة المنوطة بهذا الفعل، ثم إنها تسمية غير صحيحة؛ لأن المضارع لا يضارع غيره في شيءٍ »[55].

فالبصريون افترضوا مسبقاً أنّ الفعل المضارع معرب، ثم رأوا أنّ القول بإعرابه يصطدم مع رأيهم في علة إعراب الأسماء، وهي بيان الوظيفة النحوية للاسم ضمن الجملة، فراحوا يلتمسون لقولهم بإعراب المضارع علة أخرى، فلم يجدوا إلاّ المشابهة، وكان باستطاعتهم أن يقولوا ببنائه، لعدم اختلاف المعاني النحوية الموجبة لإعرابه، فيخلصوا من الوقوع في المفارقة التي أشرنا إليها[56].

وقد أطلق النحاة على الفعل المضارع هذه التسمية، لاعتقادهم أنه يضارع الاسم في حركات الإعراب، والحركات التي تلحق آخر الفعل ليست حركات إعرابية، كالحركات التي تلحق آخر الاسم، مثل: "كتابٌ"، و"كتاباً"، و"كتابٍ"، بل هي دوال على مدلولات وظيفية محدّدة؛ فالضمة في آخر الفعل المضارع هي دال، ومدلوله "التقرير والإثبات"، مثل: "رأيتُ محمداً يذهبُ إلى السوقِ"، والفتحة دال، ومدلوله "التعليق والاستقبال"، مثل: "قلتُ لمحمدٍ أنْ يذهبَ إلى السوقِ"، والسكون دال، ومدلوله "الامتناع"، أي: امتناع حدوث الفعل، مثل: "لم يذهبْ محمدٌ إلى السوقِ"[57].

فمن أجل أن نحفظ للإعراب وظيفته، وهي استخدامه قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة، علينا أن نعدّ الفعل المضارع مبنياً هو الآخر، ونتخلّص بذلك من تكلف التعليل، أو من العلل المتكلفة. ويمكن أن نقول: إنّ الفعل الماضي يبنى على السكون عندما يقترن بالضمير المتحرك، ويبنى على الضم عندما يقترن بواو الجماعة، ويبنى على الفتح فيما

عدا هاتين الحالتين. فليكن مثله الفعل المضارع، فنقول فيه: أنه يبنى على الفتح إذا اقترن بما يسمّى بأدوات النصب، ويبنى على السكون عندما يقترن بما يسمّى بعوامل الجزم، ويبنى على الضم فيما عدا هاتين الحالتين[58].

إنّ تسمية الفعل المضارع بـ"المضارع" « أمر يحتاج لإعادة النظر فيه، لكن هذه التسمية تشير إلى الأساس غير الوظيفي، الذي قام عليه النحو العربي منذ بدايته »[59].

ويرى "توامة" أنّ "الأمر" الذي تمنّى "تمام حسان" لو جرت تسميته أيضا على نمط المضارع، ليس مصطلحاً زمنياً، حتى يدعو إلى تغييره[60]؛ لأنّ « لقب (الأمر): يعني الطلب، وهو لا يكون إلاّ في المستقبل، فالدلالة الزمنية في لقب (الأمر) التزامية، وليست مطابقية كما في لقب (الماضي) »[61]، فتسمية « فعل الأمر بـ"الأمر" هي لاعتبار طلبي، وليس لاعتبار زمني، مثلما هو الحال في الفعل الماضي »[62]، ويرى "عبد الصبور شاهين" أنّ هذه التسمية مقبولة على أية حالٍ[63]. أمّا "توامة" فيرى أنه من الأحرى أن يسمى "الأمر" مستقبلاً، كي تستقيم له الدلالة الزمنية[64].

ويرى "مهدي المخزومي" أنّ « النحاة لم ينجحوا في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمان، فقد خصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي، وأطلقوا المضارع للحال والاستقبال جميعاً، فلم يكن تقسيم الفعل بعدئذٍ جارياً على تقسيم الزمان؛ لأنّ المفترض أن يكون لكل قسم من أقسام الزمان قسم من أقسام الفعل يدل عليه، وهو ما لم ينجحوا في تطبيقه »[65].

وقد اقترح بعض الباحثين ألقاباً جديدة تلتزم بالاعتبار الزمني، وهذا يقتضي العدول عن مصطلح "الماضي"، و"المضارع"، لما شابهما من خلط؛ لأنّ الأول "الماضي": ذو ارتباط بالزمن، وله أساس وظيفي، أمّا الآخر "المضارع": غير مرتبط بالزمن، وليس له مدلول وظيفي[66]، ويسميان بـ:

1- **الفعل التام:** وهو للماضي الذي دل على حدثٍ ثم انقضى.

2- **الفعل غير التام:** وهو للمضارع الذي دل على حدثٍ لم يتم[67].

ويرى "توامة" أنّ تسمية "التام"، و"غير التام"، ليستا بذي جدوى، وإن كانتا تقومان على أساسٍ وظيفي واحد؛ لأنهما « ينطلقان من دعوى قصور اللغة العربية عن الإعراب عن أدقّ جهات الزمن، وهي دعوة تهاوت أمام استعمالات الفعل العربي، التي تعرب عن أدقّ ما في اللغات الغربية من جهات الزمن أو أكثر أحياناً. فمصطلح "التام" يشير إلى أنّ العربية تعرب عن الماضي مطلقاً دونما تحديدٍ. و"غير التام" يعرب عن الحال مطلقاً دونما تحديدٍ، وهذا تصور فاحش الخطأ، وبادٍ تهافته، ويغفل أبسط الاستعمالات العربية الدالة على تفاصيل الزمن »[68].

وفي إطار وضع مصطلحات جديدة للفعل العربي، يرى "عبد الصبور شاهين" أنه على الرغم من الخلط بين "الماضي"، و"المضارع"، فإنه يؤثر « عدم الاختلاف في المصطلح، وأن تظلّ ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي: (الماضي، المضارع، الأمر)، حتى لا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات »[69]. ولكن "توامة" يردّ عليه بقوله: « والحقيقة أنّنا لسنا نرى في وضع مصطلحات جديدة لزمن الفعل العربي ما يدعو إلى الغموض، بل إنّ ما عليه الحال الآن هو الغموض؛ لأنّ الدلالات الزمنية للفعل العربي متنوعة وكثيرة، والمصطلحات الموضوعة لها قليلة، ومضطربة، ولا تفي بالغرض »[70].

وكان المنتظر والمتوقع من "توامة" - بعد هذا الذي دعا إليه - أن يضع مصطلحات زمنية جديدة للفعل العربي، بعيدة عن الغموض والاضطراب، ولكنه لم يفعل.

وفي رأيي أنّ الأجدى أنْ نصطلح على صيغة (فعل) للفعل الماضي، وعلى صيغة (يفعل) لفعل الحال أو الحاضر، وعلى صيغة (افعل) لفعل المستقبل، وذلك بحسب الدلالة الزمنية الأصلية لكل فعل.

الهوامـــــش و المراجـــــع

[1] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، 1/ 25. وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986، ص: 19.

2 دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط: 01، 1982، ص: 17.

3 ينظر: المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 17.

4 ينظر: المراتب الزمنية في اللغة العربية، فريد الدين إيدن، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد: 15، 1998، ص: 658.

5 الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي،تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، ط: 01، 1999، 15/2.

6 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط: 05، 1986، ص: 85.

7 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 01، 2006، 3/ 702.

8 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 2/ 15.

9 المصدر نفسه، السيوطي، 2/ 15.

10 الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)، 1966، ص: 49 - 50.

11 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 45.

12 ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986، ص: 115.

13 ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر، القاهرة، الجزء: 14، 1962، ص: 39، وص: 47. وينظر: اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص: 48.

14 الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 47.

15 المرجع نفسه، عباس محمود العقاد، ص: 52.

16 ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 45.

17 ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 110 - 111.

18 المرجع نفسه، مهدي المخزومي، ص: 111.

19 ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: 50.

20 ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 108.

21 ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36 - 37.

* هو سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين السبئي (نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان)، المالقي (نسبة إلى مالقة، مدينة أندلسية على شاطيء البحر بين الجزيرة الخضراء والمريّة)، المالكي (نسبة إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله)، وقد اشتهر بـ"ابن الطراوة"، وهي الكنية التي تميزه عن غيره من النحاة، ويكنى أيضا "أبا الحسين". ولد في قرية من قرى مالقة تسمّى "أرضيط"، سنة 440 هـ تقريباً، وتوفي سنة 528 هـ، أي أنه مات وقد قارب عمره التسعين (90) سنة. فـ"ابن الطراوة" عاش في القرن الخامس (5) الهجري، الذي كان من أخصب القرون في الفكر الأندلسي، وتلقى العلم على مشاهير شيوخ عصره، مثل: "أبو بكر بن عياش المرشاني"، و"الأعلم الشنتمري"، و"أبو مروان بن سراج"، و"أبو الوليد الباجي"، وفي "مالقة" قضى "أبو الحسين بن الطراوة" أواخر حياته. فكان إماماً في النحو، لم يكن أحد أحفظ لكتاب "سيبويه"، ولا أعلم به، ولا أوفق منه عليه. وعلى الجملة كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغةً وأدباً، وكان يلقب بـ"الأستاذ"، ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ

إلاّ النحوي الأديب. فقد كان الرجل واسع الأفق، يجمع بين التعمق في النحو، والتضلع في الأدب، وبين التفهم لما في الموروث النحوي من نواحي قصور، وقد كانت له آراء تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، فمن مثنٍ عليه كـ"أبي بكر بن سمحون"، ومن غامزٍ يجهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه، كـ"ابن خروف". فـ"أبو الحسين" كان جريئاً في تفنيد ما يرى، ومنه من آراء "سيبويه"، و"الزجاجي"، و"الفارسي"، وكان ذلك في مقدمة ما أثار عليه ثائرة العلماء، ظانّين أن في توهين وجهة نظر "سيبويه" قضاء على النحو العربي، وأن في تخطئة "الفارسي" إفساداً للعربية، ويردّ "أبو الحسين" بقوله: « ولا تثريب علينا فيما نلمّ به من الخلاف على "سيبويه" - رحمه الله - في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله؛ لأنّ تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين الحالتين، عُوفي من إنزال الظنّة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا ». ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36. وينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف العربي، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1983، من ص: 31، إلى ص: 81.

22 ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 230 - 231.

23 ينظر: التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د ط)، 1987، 1/ 80.

24 ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 231.

25 المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد الميرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار التحرير، الجمهورية العربية المتحدة، (د ط)، (د ت)، 81/4.

26 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 04، 1999، 1/ 41.

27 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 1/ 257.

* يعني كما أن لكل من الماضي والمستقبل صيغة خاصة، والصيغة الخاصة بالمستقبل اتفاقا هي صيغة فعل الأمر.

28 شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998، 4/ 12.
29 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36.
30 المصدر نفسه، السيوطي، 1/ 36.
31 المصدر نفسه، السيوطي، 1/ 37 - 38.
32 ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 230.
33 دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 54.
34 المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 60.
35 قضايا صرفية، أحمد محمد عبد العزيز كشك، حوليات كلية دار العلوم، مطبعة جامعة القاهرة، العدد: 09، 1979، ص: 67.
36 الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، ط: 01، 2002، ص: 73.
37 المرجع نفسه، علي جابر المنصوري، ص: 72 - 73.
38 الزمان في اللغة العربية والفكر، علي شلق، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط: 01، 2006، ص: 88.
39 المرجع نفسه، علي شلق، ص: 93.
40 المرجع نفسه، علي شلق، ص: 97.
41 ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 50.
42 المراتب الزمنية في اللغة العربية، فريد الدين إيدن، ص: 664.
43 ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط: 01، 1977، ص: 62.
* على جنبتي الآن أي: حافتيه كما يعبر بعضهم، والمراد بالآن وقت التكلم.
44 شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، 4/ 12.
45 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د ط)، 1994، ص: 96.

* اتفق الكوفيون والبصريون على إعراب الفعل المضارع، ولكن اختلفوا في علة إعرابه، فالكوفيون ذهبوا إلى أنه معرب؛ لأنه دخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، لكن قولهم: يدخله المعاني المختلفة، يبطل بالحروف؛ فأنها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنّ "ألاَ" تصلح للاستفهام، والعرض، والتمني، و"من" تصلح لابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين، والتوكيد، ولا خلاف بين النحويين، أنه لا يعرب منها شيء. وقولهم: والأوقات الطويلة، يبطل بالفعل الماضي؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأنّ المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيّاً، فكيف يكون المستقبل، الذي هو دونه معرباً؟، فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب، لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلما لم يعربْ، دل على أنه تعليل ليس عليه تعويل.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنه معرب لثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: "يذهب"، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه "السين"، أو "سوف"، اختصّ بالاستقبال، فاختصّ بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه، كما تقول "رجل"، فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: "الرجل"، اختصّ بعد شياعه، فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه، فقد شابهه من هذا الوجه. والوجه الثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم، ألا ترى أنك تقول: "إنّ زيداً ليقوم"، كما تقول: "إنّ زيداً لقائم"، فلما دخلت عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، دل على مشابهة بينهما. والوجه الثالث: هو أنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أنّ قولك: "يضرب" على وزن "ضارب"، في حركته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه، وجب أن يكون معرباً، كما أنّ الاسم معرب. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب: الانتصاف عن الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د ط)، 2005، المسألة: 73، 2/ 101 - 102.

46 في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 115.

47 شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، 4/ 08.

48 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 96.
49 ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: 35. وينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 96 - 97.
50 ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.
51 مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1986، ص: 246.
52 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97.
53 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 245.
54 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97.
55 محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد: 20، العدد: 03، 1989، ص: 184.
56 ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 66.
57 ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص: 183 - 184.
58 ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 67 - 68.
59 محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص: 184.
60 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97 - 98.
61 المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.
62 التعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، 1/ 143.
63 ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.
64 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 98.
65 في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 146 - 147.
66 ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 98.
67 ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.

68 زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 99.
69 المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 62.
70 زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 99.